عقوبات صارمة ضد الإخوان المسلمين بالأردن... حل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها فورا

قال وزير الداخلية الأردني ،اليوم الأربعاء، إنه:"ثبت قيام عناصر من جماعة الإخوان المسلمين بنشاطات مزعزعة للاستقرار"، مؤكدا أنه:"ما تم كشفه من متفجرات وصواريخ في الأردن أمر لا يمكن لأي دولة أن تقبل به".

وأكد الوزير في بيان أن، استمرار الجماعة المنحلة في ممارساتها يهدد الأردنيين ويعيق التنمية، معتبرا أن:"عناصر جماعة الإخوان المنحلة هددوا حياة المواطنين".

وكشف أن:"عناصر هذه الجماعة الإخوان المنحلة كانوا يخططون لاستهداف مواقع حساسة".

وأكد وزير الداخلية الأردني أنه، لا يمكن القبول بتخزين متفجرات وأسلحة داخل الأحياء، مشيرا إلى أن:"عناصر جماعة الإخوان المنحلة حكما عملوا في الظلام لزعزعة الأمن".

وأعلن وزير الداخلية الأردني عن:"حظر أنشطة جماعة الإخوان فورا، واعتبار الانضمام لجماعة الإخوان أمر

محظور أمام القانون".

وأكد أنه، سيتم التسريع عمل لجنة الحل المكلفة بمصادرة ممتلكات جماعة الإخوان وإغلاق كل مكاتب جماعة الإخوان في كافة مناطق المملكة.

وأكد الوزير أنه:" قررنا حل جماعة الإخوان ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق كل مكاتبها".

وأعلنت دائرة المخابرات العامة، الثلاثاء الماضي، أنها:"أحبطت مخططات كانت تهدف إلى المساس بالأمن الوطني وإثارة الفوضى والتخريب المادي داخل المملكة".

وألقت دائرة المخابرات العامة القبض على "16" ضالعا بتلك المخططات التي كانت تتابعها الدائرة بشكل استخباري دقيق منذ عام 2021.

وشملت المخططات قضايا تتمثل بـ: تصنيع صواريخ بأدوات محلية وأخرى جرى استيرادها من الخارج لغايات غير مشروعة، وحيازة مواد متفجرة وأسلحة نارية وإخفاء صاروخ مُجهز للاستخدام، ومشروع لتصنيع طائرات مسيرة، بالإضافة إلى تجنيد وتدريب عناصر داخل المملكة وإخضاعها للتدريب بالخارج.

وأعلنت دائرة المخابرات العامة أنها:"أحالت القضايا جميعها إلى محكمة أمن الدولة لإجراء المقتضى القانوني".

وكان عدد من النواب في البرلمان الأردني طالبوا أمس بحل جبهة العمل الإسلامي وإخضاعها للمساءله لارتباطها بجماعة الأخوان المسلمين، على خلفية الاعترافات الأولية للخلية التي تفيد بأنها:"جزء من جماعة الإخوان".